



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الموصل / كلية الحقوق

فرع القانون الخاص

النظام القانوني لشركات الصرافة

دراسة تحليلية مقارنة

أنس فارس عبد الستار

رسالة ماجستير

في القانون الخاص / القانون التجاري

إشراف الدكتور

مهند إبراهيم علي الجبوري

أستاذ القانون التجاري المساعد

المستخلص

تعد شركات الصرافة من الشركات الحديثة في الواقع التجاري العراقي و التي تقدم خدماتها للناس كافة و للتجار خاصة و تشهد إقبالاً عليها بسبب سرعتها في التعامل و بساطة إجراءاتها و قلة التكلفة التي تتقاضها لقاء الخدمة التي تقدمها .

تخضع شركات الصرافة في القوانين المقارنة و القانون العراقي لنظام قانوني خاص بها تتميز به عن غيرها من الشركات و تمارس نشاطها المتمثل ببيع و شراء العملات الأجنبية و التحويل المالي و نشاطات أخرى حسب ما تقضي به القوانين ، و تمتاز شركات الصرافة بوجود وحدات إدارية تفرضها القوانين عليها مثل وحدة مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب إلى جانب الجهات التقليدية التي تدير الشركة مثل الهيئة العامة و مجلس الإدارة و المدير المفوض .

إن الرقابة على شركات الصرافة يكون ملازماً لها خشية أن تقدم خدماتها خلافاً للقانون و تختلف الرقابة عليها سواء كانت ما تفرضه القواعد العامة في قانون الشركات أو القواعد القانونية الخاصة بها ؛ و تنقضي هذه الشركات بطرق خاصة بها فضلاً عن الطرق المقررة في القواعد العامة نتيجة خضوعها لنظام قانوني خاص و لا يستبعد من أن يكون الإنقضاء بطريقة جزائية .

تسلط الدراسة الضوء على شركات الصرافة و تتناولها بالبحث و التحليل في ثلاثة فصول منذ تأسيسها حتى إنقضاءها مروراً بنشاطها و الرقابة عليها ، و تتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن من أجل الوقوف على الطريقة المثلى لمعالجة تنظيمها .

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة و أبرزها أن تنظيم عمل شركات الصرافة في العراق ينطوي على مخالفات قانونية و دستورية لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بها و نتيجة لذلك نقترح على المشرع العراقي تشريع قانون خاص بها و لا يترك تنظيمها لقرارات تنظيمية يصدرها البنك المركزي العراقي تحتوي على مخالفات قانونية و دستورية .

Abstract

Exchange companies are among the modern companies in the Iraqi commercial context, which provide their services to all individuals , especially merchants , and they are witnessing an increase in demand because of their transaction speed, the simplicity of their procedures, and the low cost that they incur for the service they provide. The study sheds light on these companies and investigates them through research and analysis in three chapters. The study covers the definition of exchange companies and how they were established and compared with other companies, and their nature and characteristics that distinguish them from others. The study also investigates the activities of these companies represented in the sale and purchase of foreign currencies and financial transfer, as well as the method of managing these companies, which include items unique to them. In conclusion, the study discussed the subject of monitoring of these exchange companies and their method of termination. When dealing with the subject of the study, this study follows the analytical approach of the legal texts regulating the work and activities of exchange companies in Iraq , as well as adopting a comparative approach to compare these legal texts with the laws of other countries that preceded Iraq in exchange companies' activities in order to determine how they are organized by other legislators. The study reached several conclusions , the most important is that the regulation of exchange companies in Iraq involves constitutional violations in their regulation methods that can not be accepted in any way, and as a result of these violations, we recommend to the Iraqi legislator the legislation of a special law for these companies.

Ministry of Higher Education & Scientific Research

University of Mosul / College of Law



The Legal System of Exchange Companies

An Analytical Comparative Study

Anas Faris Abdul Sattar

A master Thesis

In

Private Law / Commercial Law

Supervised by

Dr.Muhannad Ibrahim Ali Al-Jubouri

Assistant Professor of Commercial Law

2022 A.D

1444 A.H